

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
-	تقرير مراقب الحسابات عليها
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التدفقات النقدية
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية
٦ - ٢٤	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة / لوئس للتنمية والاستثمار الزراعي " شركة مساهمه مصرية "
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة / لوئس للتنمية والاستثمار الزراعي " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .
مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية ، البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

القاهرة في : ٢٦ / ٠٣ / ٢٠٢٥

مراقب الحسابات

نصر أبو العباس أحمد



س.م.م. بالهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٦

نصر أبو العباس وشركاه - Morison Global

شركة لوتس للتنمية والاستثمار الزراعي
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢٦ ٩٣٤ ٥٨٤	٣٠٤ ٩٠٨ ٥٨٠	٢٢		المبيعات
				يخصم:
١٧٧ ٥٨١ ٩٦٤	٢٢٨ ١٤٩ ٣٤٠	٢٣		تكلفة المبيعات
٤٩ ٣٥٢ ٦٢٠	٧٦ ٧٥٩ ٢٤٠			مجمول الأرباح
				يخصم:
٤ ٧٩٦ ٠٧٥	٧ ٢٠٢ ١١٥	٢٤		مصروفات إدارية وعمومية
١ ١٢٠ ٨٨٦	١ ١٥٩ ٤٤٩	٤		إهلاكات أصول ثابتة
٣ ١٦٩ ١١٢	٨ ٥٤١ ٢٦٨			إهلاك حق إنقاع
٥٦٨ ٤٧٠	٦٦٠ ٩٦٤			مصروف المساهمة التكافلية
٥ ٦٥٥	٣٢ ٦١٤			مصروف خسائر انتمائية متوقعة
٩ ٦٦٠ ١٩٨	١٧ ٥٩٦ ٤٠٩			مجمول المصروفات والأعباء الإدارية
٣٩ ٦٩٢ ٤٢٢	٥٩ ١٦٢ ٨٣٠			صافي ربح النشاط
				يضاف / يخصم :
(١٠ ٧٢٨ ٥٣٥)	(٢١ ٦٩٤ ٢٨٩)	٢٥		إيرادات وتكاليف التمويل
٢٩ ٤١٣	-			رد مخصص خسائر انتمائية متوقعة (انتفى الغرض منه)
٢٨ ٩٩٣ ٣٠٠	٣٧ ٤٦٨ ٥٤٢			صافي الأرباح قبل الضريبة
(٧ ٣٩٣ ٠٣٥)	(٥ ٢٣١ ٣٢٣)			ضريبة الدخل الحالية
٧٨٤ ٠٤٨	(٣ ٥٠٥ ١٢٢)	١٦		الضريبة المؤجلة - أصل ضريبي مؤجل أبو العباس وشركاه
٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	٢٨ ٧٣٢ ٠٩٦			صافي الأرباح بعد الضريبة
٠,٠٤٠	٠,٠٤٥	٢٦		نصيب السهم الأساسي من أرباح الفترة



"تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها "

العضو المنتدب

(Handwritten signature)

LOTUS
for agricultural investments
and development

المدير المالي

(Handwritten signature)

شركة لوتس للتنمية والاستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	ايضاح	رقم
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	٢٨ ٧٣٢ ٠٩٦		أرباح الفترة
-	-		فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الاجنبيه
-	-		الاستثمارات الماليه المتاحه للبيع
-	-		تغطيه التدفق النقدي
-	-		الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحدده للمعاشات
-	-		نصيب المنشأه من الدخل الشامل الاخر من الشركات الشقيقه
-	-		ضريبه الدخل المتعلقه عناصر الدخل الشامل الاخر
-	-		مجموع الدخل الشامل الاخر عن الفترة بعد خصم الضريبه
٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	٢٨ ٧٣٢ ٠٩٦		إجمالي الدخل الشامل عن الفترة كمياس وشركاد



"صنعت الإحصائيات المرفقه من رقم (١) الى رقم (٢٦) متممة للقوائم الماليه و نقرأ معها "

العضو المنتدب

LOTUS
for agricultural investments
and development

المدير المالي

شركة لويس للتنمية والاستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٨ ٩٩٣ ٣٠٠	٣٧ ٤٦٨ ٥٤٢			
١٠ ٧٣٩ ١٢٢	١١ ٦٩٦ ٠٣٤	٤		
٣ ١٦٩ ١١٢	٨ ٥٤١ ٢٦٨			
١١ ١٨٢ ٠٤٤	٢١ ٠٥٧ ٤٤٢			
(٤٥٣ ٥١٠)	(١ ٦٤٠ ٨٦٤)			
٥٣ ٦٣٠ ٠٦٨	٧٧ ١٢٢ ٤٢١			
٢٧ ١٣٥ ٩٧٦	٨ ٦٥٠ ٣٦٤	٨		
(٣١ ٩٤٨ ٦١٨)	(١٠ ٧٧٠ ٦١٩)	٥		
(١ ٧٥٤ ٣٣٦)	(٣ ٩٢٦ ٢٨٨)	١٢ - ١٠		
١٤ ٤٤٥ ٢١٢	(١٦ ٨٥٠ ١٥٨)	١٩ - ١٧		
٦١ ٥٠٨ ٣٠٢	٥٤ ٢٢٥ ٧٢١			
(١١ ١٨٢ ٠٤٤)	(٢١ ٠٥٧ ٤٤٢)			
٥٠ ٣٢٦ ٢٥٨	٣٣ ١٦٨ ٢٧٩			
(٤ ٩١٢ ٦٤٦)	-	٤		
(٧١ ٨٥٩ ١٠٩)	-	٥		
(٧٦ ٧٧١ ٧٥٥)	-			
٤٥٣ ٥١٠	١ ٦٤٠ ٨٦٤			
(٢ ٣٥٥ ٤٦٧)	١٦ ٥٥٥ ٦٦٣	١٥		
٣٢ ٤٧٤ ١١٤	(٤٩ ٥٥٢ ٢٨١)	١٦		
٣٠ ٥٧٢ ١٥٦	(٣١ ٣٥٥ ٧٥٥)			
٤ ١٢٦ ٦٦٠	١ ٨١٢ ٥٢٥			
٩ ٣٣٨ ١٧٦	١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩		
(١٤٩ ٠٨٠)	(٥ ٦٦٤ ٠٣٢)			
١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٤٦٤ ٢٤٨	٩		

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافي الأرباح قبل الضرائب و البنود غير العادية

تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

إهلاك

إهلاك حق إنتفاع

مصروفات تمويلية

عوائد دائنة

أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل

التغير في المخزون

التغير في الأعمال تحت التنفيذ

التغير في أرصدة العملاء و الأرصدة المدينة

التغير في أرصدة الموردين والدائنين و الأرصدة الدائنة

التدفقات النقدية قبل البنود غير العادية

مصروفات تمويلية

صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار

(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة

مقبوضات / (مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ

صافي النقدية الناتجة من

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

فوائد محصلة

(مدفوعات) للقروض متوسطة الأجل

(مدفوعات) / مقبوضات من بنوك دائنة

صافي النقدية (المستخدمة) في الناتجة من أنشطة التمويل

صافي (النقص) في النقدية و ما في حكمها خلال العام

النقدية و ما في حكمها في بداية العام

تسوية على الأرباح المرحلة

النقدية و ما في حكمها في نهاية العام

"تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها "

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤

أولاً : نبذة عن الشركة :

- تأسست شركة لوتس لإستصلاح الصحراء "شركة مساهمة مصرية " طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و الشركة تم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٧٣٩٧١ في ١٨ أبريل ٢٠١١ .
- و مقرها كائن بالعنوان التالي : الجيزة الوحدة f١١ الدور الأول بالم فالي – المركز الإداري والتجاري بتجمع بالم هيلز السكني – الحي الثاني – منطقة التوسعات الشرقية – مدينة ٦ أكتوبر.

موقع ممارسة نشاط ادارة المشروعات الزراعية

- فرع بالعنوان الكائن :- مشروع مستقبل مصر – القطعة ٨ مدخل الاردن – محور الضبعة الجديد – وادي النظرون – محافظة الجيزة .
- فرع بالعنوان الكائن :- (طريق الداخلة – العيونات) مركز الداخلة – محافظة الوادي الجديد
- تم تعديل اسم الشركة ليصبح لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي وذلك بموجب قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في تاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢١ .

موقع ممارسة النشاط الصناعي

أحدى المناطق الصناعية المعتمدة بجمهورية مصر العربية وذلك فيما عدا منطقة شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً مع قرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ ومراعاة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ ومراعاة المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢

موقع ممارسة باقى الانشطة

جميع أنحاء الجمهورية فيما عدا منطقة شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً مع مراعاة ماورد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ ومراعاة قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ مع مراعاة القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢

يتمثل غرض الشركة فى الآتى:-

- القيام بشراء و بيع و زراعة و إستصلاح الأراضى بأنواعها (أكثر من ألف فدان وأقل من عشرين ألف فدان) و إقامة و تملك مشروعات الإنتاج الحيواني و الداجني و إدارة المشروعات الزراعية و مشروعات الإنتاج الحيواني و الداجني لصالح الشركة و للغير و تقديم الإستشارات الفنية فيما عدا ما يتعلق بأسواق الأوراق المالية و كذا الإستشارات القانونية و الدراسات المتعلقة بالتقييم بمناسبة زيادة رأس المال و الإستحواذ و كذا الإستشارات المالية عن الأوراق المالية لأنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية و فى التجارة العامة و الإستيراد و التصدير و التوكيلات التجارية لكل ما هو مسموح به قانوناً ، و فرم و تعبئة و تغليف سيلاج الذرة الخضراء لدى الغير و تجارة و إنتاج التقاوى و الحاصلات الزراعية بجميع أنواعها، تأجير المعدات والألات الزراعية فيما عدا التأجير التمويلي و تجارة الأسمدة و المبيدات الزراعية تصنيع و تعبئة و تغليف و توزيع جميع المواد الغذائية ، مع مراعاة ما ورد بقرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ و مراعاة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية.

- تم الموافقة علي حذف نشاطات التوكيلات التجارية واطافة انتاج التقاوي وتعديل المادة ٣ من النظام الاساسي للشركة.

سلطة وتاريخ اعتماد القوائم المالية

- تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٥

ثانياً : أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ ، والمعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٧ أبريل سنة ٢٠١٩ وفى ضوء ما يتصل بها من القوانين واللوائح المالية السارية ذات العلاقة.
- بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التأجير التمويلي والتخصيم وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على إلغاء العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاصة بالتأجير التمويلي.
- اعتمدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٧ أبريل لسنة ٢٠١٩، قرار إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي وإستبداله بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير والتي يستدعى تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة معيار المحاسبة المصري والنظر فى مراحل التطبيق وتم إجراء التعديلات اللازمة عليها على الأنظمة والتعليمات الحالية و يتم تطبيق ذلك المعيار الآن بطريقة صحيحة.
- وفقاً لقرار وزارة الاستثمار والتعاون فإن تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ فى او بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت ، بالاستثناء من تاريخ السريان المذكور يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي والتي تم فيها إلغاء قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلات - وصدر قانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، وتم تطبيق ذلك المعيار بطريقة صحيحة .

أسس القياس

- أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لأسس التكلفة التاريخية، فيما عدا ما يلي :
- الأصول والالتزامات المالية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الإستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة.
- الإستثمارات المتاحة للبيع التي لها قيمة سوقية والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

عملة التعامل والعرض

- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

إستخدام التقديرات والإفتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة إستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والإفتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد هذه التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية والتي تمثل الأساس في تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الإعراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.
- وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي :-
- المخصصات.

- الضريبة المؤجلة .
 - المصروفات المستحقة.
 - الأعمار الانتاجية للأصول الثابتة.
 - قياس الإنخفاض في قيم الأصول .
- **تقرير القطاعات التشغيلية**
- يوجد لدى الشركة ٢ قطاع تشغيلي , تمثل قطاعات يتم تقديم تقارير مالية عنها للإدارة العليا , وهذه التقارير تعرض منتجات مختلفة, وتدار بشكل منفصل لأنها تتطلب استراتيجيات تكنولوجية وتسويقية مختلفة. وتدار بشكل منفصل لأنها تتطلب استراتيجيات تكنولوجية وتسويقية مختلفة.
- وفيما يلي بيان بعمليات كل قطاع يتم اصدار تقارير له :

<u>تقارير القطاعات</u>	<u>العمليات</u>
الأعلاف	تصنيع الأعلاف
إستصلاح الأراضي	إستصلاح وإستزراع الأراضي

- يتم تحديد القطاعات وفقاً للأسلوب المتبع داخليا لتقديم التقارير المالية للإدارة العليا.
- القطاع هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة التي تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

- **قائمة التدفقات النقدية**
- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما في حكمها على أنها الأرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل وأرصدة البنوك السحب على المكشوف التي لا تعتبر ضمن ترتيبات الأقتراض.

- **أرقام المقارنة**
- يتم تبويب الأرقام المقارنة لتتناسب مع عرض القوائم المالية ومناظرتها مع الفترة المقابلة لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الأستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

ثالثاً : أهم السياسات المحاسبية المتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال السنوات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية .

▪ **المعاملات بالعملة الأجنبية**

- يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملة
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في قائمة الدخل (باستثناء فروق العملة الناتجة من الترجمة التي يتم الاعتراف بها في بنود قائمة الدخل الشامل الأخرى).
- الإستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الإضمحلال حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة من بنود الدخل الشامل إلى قائمة الدخل).
- يتم ترجمة الإلتزامات المالية التي يتم تخصيصها كأداة تغطية لمخاطر لتغطية خطر صافي الإستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- يتم ترجمة أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

- **العمليات غير المستمرة**
 - العمليات غير المستمرة جزء من عمليات الشركة والتي يمكن تمييز عملياتها وتدفقاتها النقدية عن باقي الشركة
 - يتحقق تبويب العملية غير المستمرة عند الاستبعاد أو عند استيفاء العملية لمتطلبات تصنيفها كمحتفظ بها بغرض البيع أيهما أقرب.
 - عندما يتم تبويب العملية كعمليات غير مستمرة يتم تعديل أرقام المقارنة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) والدخل الشامل الآخر كما لو كانت العملية قد تم استبعادها من بداية فترة المقارنة .
- **الأصول الثابتة وإهلاكاتها**
 - **الإعتراف والقياس الأولى**
 - يعترف بالبند كأصل ثابت عندما يكون من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة من هذا البند ، ويمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها.
 - يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة.
 - تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول التي يتم انشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية التجهيز لتلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناؤها من أجله وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به الأصول
 - يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول.
 - برامج الحاسب الآلي المشتراه والتي تمثل جزءاً متمماً بشكل فعال للأجهزة يتم رسملتها كجزء من هذه الأجهزة.
 - تكلفة الإقراض المتعلقة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول تمثل عنصر من عناصر تكلفة هذه الأصول و تتوقف رسملتها عندما يصل الأصل إلى الموقع والحالة الذي أقتنى من أجله وتكلفة هذا الإقراض بعد ذلك تدرج بقائمة الدخل عند تكبدها.
 - يتم الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن إستبعاد الأصول الثابتة في قائمة الدخل.
 - **التكاليف اللاحقة للإقتناء**
 - يتم الإعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة هذا و يتم الإعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

الإهلاك

- يتم اهلاك قيمة الأصل الثابت القابلة للإهلاك ، والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصوماً منها قيمته التخريدية - وفقاً (لطريقة القسط الثابت) ، وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل ، ولا يتم اهلاك الأراضي ، وفيما يلي بياناً بمعدلات الإهلاك المقدرة للفترة الحالية .

البيان	معدل الإهلاك
عدد وأدوات	١٠%
أثاث ومهمات	١٠%
وسائل نقل وانتقال	٢٠%
أجهزة كهربائية	٢٠%
آلات ومعدات	٢٠%
حاسبات آلية وبرامج	٢٥%

- يتم البدء في إهلاك الأصل عندما يكون الأصل صالحاً للاستخدام في الغرض المعد لأجله ، وفي تاريخ القوائم المالية تتم إعادة النظر في طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية للأصول وقيمتها التخريدية. ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك .

أصول حق الانتفاع

الإعتراف والقياس الأولي

- يتم الإعتراف بأصل " حق الانتفاع " في تاريخ بداية عقد التأجير
- في تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل " حق الانتفاع " بالتكلفة ، والتي تتكون من القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ ، ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير ، وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيتم استخدام سعر الفائدة على الإقتراض مضافاً إليه أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة ، ويضاف أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة والتكاليف التي سيتم تكبدها في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد ، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد التأجير.

القياس اللاحق لأصل " حق الانتفاع "

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل " حق الانتفاع " بنموذج التكلفة فيتم قياس أصل " حق الانتفاع " بالتكلفة مطروحاً منه أى مجمع إستهلاك وأى مجمع خسائر إضمحلال في القيمة ، ومعدل بأى من إجراءات إعادة قياس لإلتزام عقد التأجير.

الإهلاك

- يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة واهلاكاتها " في إستهلاك أصل " حق الانتفاع " مع مراعاة إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل " حق الانتفاع " تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء ، فيتم إستهلاك أصل " حق الانتفاع " من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يتم إستهلاك أصل " حق الانتفاع " من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل " حق الانتفاع " أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

الإضمحلال

- يتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " لتحديد ما إذا كان أصل " حق الانتفاع " قد إضمحلت قيمته ، وللمحاسبة عن أى خسائر إضمحلال تم تحديدها .

مشروعات تحت التنفيذ

- يتم الإعتراف بالمبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة ببند المشروعات تحت التنفيذ ، ويتم قياسها بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الانخفاض في القيمة كما لا يتم احتساب اهلاك لها لحين تحويلها لبند الأصول الثابتة ، وتتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي اقتنى من أجله ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الإنهاء منها وتكون متاحة للإستخدام .

الإستثمار العقاري

- يتم الإعتراف بالإستثمار العقاري بالتكلفة عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفتها بصورة يعتمد عليها وعندما يكون الغرض من الاحتفاظ إما تحقيق إيجار أو ارتفاع في قيمتها أو كلاهما وتتضمن هذه التكلفة ما تم تكبدته لإقتناء الإستثمار العقاري.

الإستثمارات طويلة الأجل

إستثمارات في شركات تابعة

- الشركة التابعة هي المنشآت التي يكون " للشركة " المستثمر فيها القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية ويفترض وجود تلك القدرة بإمتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت الخاصة بالشركة المستثمر فيها .
- يتم إثبات الإستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة مخصوصاً منها أى خسائر إضمحلال في قيمتها هذا وتقوم الشركة بتقييم الإستثمارات الخاصة بها - كل استثمار على حدة في تاريخ القوائم المالية وفي حالة إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد للإستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الإستثمار بقيمة خسائر الإضمحلال وتحمله على قائمة الدخل .

إستثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع

- يتم تبويب الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض البيع (بخلاف الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة) كإستثمارات متاحة للبيع ويتم إثباتها بصفة عامة بالقيمة العادلة (بإستثناء الإستثمارات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال فى القيمة ويتم اثبات البند بالقيمة العادلة سواء ربح أو خسارة مباشرة من ضمن حقوق المساهمين فى قائمة الدخل بإستثناء خسائر الإضمحلال فى القيمة.

- يتم إثبات أو إستبعاد الأدوات المالية المبوبة كإستثمارات متاحة للبيع فى تاريخ الإرتباط بشراء أو بيع الإستثمارات .

المخزون

- يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل . وتتمثل صافى القيمة البيعية فى سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ، ويتم تقييم بنود المخزون وفقاً للأسس التالية :

- بالنسبة للخامات وقطع الغيار والكيماويات ووقود وزيوت والمستلزمات والمهمات بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل ويتم احتساب التكلفة على أساس المتوسط المرجح وتشمل التكلفة كافة المصروفات التى تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

- بالنسبة للإنتاج التام وتحت التشغيل طبقاً التكلفة الصناعية أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل .

العملاء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

- العملاء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى التى لا تتضمن فوائد يتم إثباتها بالقيمة الإسمية وتظهر مخصوماً منها الإضمحلال فى قيمتها ، ويتم إثبات الإضمحلال فى القيمة عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد ويتمثل الإضمحلال فى القيمة فى الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للإسترداد والمتمثلة فى التدفقات النقدية المتوقع حصول الشركة عليها .

- ويتم إثبات العملاء وأوراق القبض طويلة الأجل مبدأياً بالقيمة العادلة . ثم يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال .

المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التى تقوم بها الشركة فى سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط وبنفس أسس التعامل مع الغير ، ودون تأثير على الأرباح والمركز المالى للشركة.

- فى نهاية العام المالى يتم عرض عقود المعاوضة وطلب الترخيص بإبرام عقود المعاوضة للعام التالى من الجمعية العامة.

- يتم الإفصاح عن العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والأرصدة القائمة ضمن إيضاحات بنود المركز المالى.

اضمحلال الأصول المالية

- تعترف الشركة بمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتستند الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التى تتوقع الشركة الحصول عليها مخصومة بسعر الفائدة الفعلى المناسب ولتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمة الأصول المالية ويتم تصنيف الأصول المالية فى تاريخ القوائم المالية المعدلة ضمن ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التى تشهد ارتفاعاً جوهرياً فى مخاطر الإئتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر .

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التى تشهد ارتفاعاً جوهرياً فى مخاطر الإئتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل .

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التى شهدت اضمحلالاً فى قيمتها والذى يستوجب حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

■ إدارة المخاطر المالية : نظرة شاملة

مخاطر السوق

- تتمثل مخاطر السوق في التغيرات في أسعار السوق مثل التغير في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم والتي تؤثر على دخل الشركة او ما تمتلكه من الأدوات المالية . ويكمن هدف إدارة مخاطر السوق في إدارة والسيطرة على مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة ، وتحقيق أفضل عائد. وتقوم الشركة بشراء وبيع المشتقات المالية ، كما انها تتحمل الالتزامات المالية وذلك من أجل إدارة مخاطر السوق. ويتم تنفيذ كافة هذه التعاملات في حدود القواعد الاسترشادية التي وضعتها الإدارة.

مخاطر العملات الأجنبية

- يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف الذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات والتي يتم بها التعامل بعملة بخلاف عملة القيد بالشركة .
- وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات المالية الأخرى والمقيمة بالعملات الأجنبية ، فإن صافي قيمة تعرضها لتلك المخاطر يظل عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالسعر السائد في وقت معين . وذلك عند الضرورة لمواجهة أي خلل قصير الأجل.

مخاطر معدل الفائدة

- تقوم الشركة بنهج سياسة تقوم على ضمان ان القدر الأكبر من تعرضها لتغيرات أسعار الفائدة على المبالغ المقرضة يقوم على أساس سعر ثابت للفائدة.

الائتمان

- ويتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وتعتبر مخاطر الائتمان محدودة نظرا لان الشركة تتعامل مع عملاء ذوي ملاءة مالية جيدة كما أن جميع أرصدة العملاء مغطاة بضمانات بنكية .

خطر السيولة

- ويتمثل هذا الخطر في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء أو كل التزاماتها في تاريخ محدد وطبقاً لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى .

■ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة ، كما تتضمن الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لتغير في قيمتها ضئيلاً.

■ رأس المال

الأسهم العادية

- يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الإكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق المساهمين.

إعادة شراء أسهم رأس المال

- عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية وتبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

توزيعات الأرباح

- يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في العام التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

إدارة رأس المال

- إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوى بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.
- ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.
- لا توجد أية تغييرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

الإحتياطات

الإحتياطي القانوني

- طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيد نسبة ٥% من صافي الأرباح السنوية لتكوين الإحتياطي القانوني. ويتم التوقف عن تجنيد هذه المبالغ متى بلغ هذا الإحتياطي قدرًا يوازي ١٠٠% من رأس مال الشركة المصدر. وإذا انخفض رصيد الإحتياطي القانوني عن الحد المقرر فإن الشركة مطالبة بالعودة لتجنيد ٥% من صافي الأرباح السنوية حتى يبلغ رصيد الإحتياطي ١٠٠% من رأس المال المصدر مرة أخرى.
- الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع ، ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني في زيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر المرحلة.

الإحتياطات الأخرى

- يتم تكوين الإحتياطات الأخرى بعد العرض على الجمعية العامة وبناءً على إقتراح مجلس إدارة الشركة.

التزام عقد التأجير

الإعتراف والقياس الأولي

- يتم الإعتراف بالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير
- يتم في تاريخ بداية عقد التأجير قياس التزام عقد التأجير بالتكلفة ، والتي تتكون من القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ ، ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي للمستأجر.
- تتكون دفعات الإيجار في تاريخ بداية عقد التأجير والتي لم يتم سدادها في تاريخ بداية عقد التأجير من دفعات ثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل ، ودفعات متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل.
- كما تتضمن دفعات الإيجار مبالغ يتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- وسعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة.
- ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة التأجير تعكس ممارسة خيار إنهاء عقد التأجير .

القياس اللاحقة لالتزام عقد التأجير

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس التزام عقد التأجير فيتم قياس زيادة أو تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة ودفعات الإيجار وأي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بتكاليف الفائدة على التزام عقد التأجير ، ودفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة في قياس التزام عقد التأجير ، وذلك في الفترة التي وقع فيها الحدث أو الظرف الذي أدى إلى تلك الدفعات.
- يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة ، وإذا كان هناك تغييرا في مدة عقد التأجير حيث يتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد التأجير المعدلة.
- يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير إذا كان هناك تغييراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ، ويتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.

المخصصات

- يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام . ويمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها وتقوم الشركة بمراجعة المخصصات في تاريخ إعداد الميزانية وتعديله وفق أفضل تقدير حالي لها.
- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام . والزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة إقتراض .

المطالبات القانونية

- يتم الاعتراف بمخصص مطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الإستشارات القانونية الملائمة.

المخصصات الأخرى

- يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

المحاسبة عن ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة

ضرائب الدخل

- يتم الاعتراف بالضريبة الحالية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس العام أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال .

الضرائب المؤجلة

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل أو لالتزام في المركز المالي والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي

- جاء قانون الضرائب رقم ٢٠٠٥/٩١ بنظام للإهلاك الضريبي أدى إلى إختلاف الربح المحاسبي عن الربح الضريبي لإختلاف فترات إسترداد قيم الأصول الثابتة ولما كان الإهلاك الضريبي يؤدي إلى إستهلاك قيم الأصول على فترات أقل من الإهلاك المحاسبي مما يؤدي إلى ترحيل الإلتزامات الضريبية إلى فترات مالية يصبح فيها الربح الضريبي والإلتزامات الضريبية لا تتناسب مع الربح المحاسبي وتحميل تلك الفترات بالالتزامات ضريبية ناتجة عن فترات سابقة . ويعقبها فترات يكون فيها الإهلاك المحاسبي أكبر من الإهلاك الضريبي ويتم في تلك الحالة إستخدام الإلتزامات الضريبية التي تم تكوينها سابقاً.

- يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي ويتم إعادة تقدير الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف

بها في نهاية كل فترة زمنية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل .

- يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

- عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية العام المالي يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للإسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها .

- لا يتم إجراء مقاصة لأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة .

▪ موردين وأرصدة دائنة أخرى

- يثبت الدائنون التجاريون بالقيمة الاسمية ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم إستلامها.

▪ تحقق الإيراد

الإيراد من العقود من العملاء

- تثبت الشركة الإيرادات من العقود من العملاء على أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري : ٤٨ :

الخطوة ١ : تحديد العقد (العقود) مع العميل : يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد .

الخطوة ٢ : تحديد التزامات الأداء في العقد: هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة الى العميل .

الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة : سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع او الخدمات التي وعد بها العميل ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى .

الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء ، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل إلتزام أداء بمبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل إلتزام من التزامات الأداء.

الخطوة ٥: تحقق الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت المنشأة بالتزام الأداء .

- تفي الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني ، إذا تم إستيفاء أحد الشروط التالية:-
(أ) أداء الشركة لا ينشئ أى أصل له باستخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه .

(ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.

(ت) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه طالما قامت الشركة بالأداء . بالنسبة لإلتزامات الأداء ، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه ، يتم تحقيق الإيرادات على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء ، عندما تستفي الشركة إلتزاماً بالأداء من خلال تسليم البضائع تقديم الخدمات التي وعدها فإنها تنشأ اصلاً مبنياً على العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (إلتزام العقد) ، تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه احتمال بتدفق منافع إقتصادية للشركة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق حيثما كان ذلك مناسباً ، إن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) تتطلب من الإدارة إستخدام الاحكام التالية :-

- إستيفاء إلتزامات الأداء

- يجب على الشركة إجراء تقييم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الإداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات ، قدرت الشركة أنه بناءً على الأتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ اصلاً له إستخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمني ، وإذا لم يكن ذلك هو الحال ، فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة ، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن .
تحديد سعر المعاملة
- يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلق في إتفاقيتها مع العملاء ، وعند استخدام هذا الحكم ، تقوم الشركة بتقدير تأثير أى مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أى مكون تمويل هام في العقد أو أى مقابل غير نقدي في العقد ،
تحويل السيطرة في العقود مع العملاء
تحويل السيطرة في العقود مع العملاء
- في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد إستيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن ، تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلى العميل .
الاعتراف بالإيراد
- أ- **التوزيعات**
يتم الاعتراف بإيراد التوزيعات بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في تحصيل تلك التوزيعات .
ب- **أرباح بيع الاستثمارات**
يتم الاعتراف بأرباح بيع الاستثمارات المالية فور ورود مايفيد نقل ملكيتها إلى المشتري وذلك على أساس الفرق بين سعر البيع وقيمتها الدفترية في تاريخ البيع.
ج- **إيراد التأجير**
تسجل إيراداتالتأجير على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.
د- **إيرادات الفوائد**
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق .
المنح الحكومية المرتبطة بالدخل
- يعترف بالمنح الحكومية في قائمة الدخل بطريقة منتظمة على مدار السنوات المالية التي تقوم فيها المنشأة بالاعتراف بالمصروفات التي منحت المنحة من أجل التعويض عليها
- كما يتم الاعتراف بالمنح الحكومية التي تحصل عليها المنشأة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً أو بمثابة دعم مالي فوري لا تقابله نفقات في المستقبل في قائمة الدخل في العام المالي التي تصبح هذه المنح قابلة للتحصيل..
- **المصروفات**
- يتم الاعتراف بجميع المصروفات التشغيلي بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق في العام المالي الذي تحققت فيها تلك المصروفات.
مدفوعات الإيجار
- يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل على أساس القسط الثابت على مدار مدة التعاقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجارية المحصلة بقائمة الدخل كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.
مزايا العاملين
- يتم الاعتراف بالالتزامات نظم مزايا الإشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة ويتم الاعتراف بالإشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.
- تساهم الشركة في نظام التأمينات الإجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ويساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

■ الإيرادات و المصروفات التمويلية

- تتضمن الإيرادات التمويلية إيرادات الفوائد على الأموال المستثمرة وتوزيعات الأرباح المستلمة والأرباح المحققة من بيع الأستثمارات المالية المتاحة للبيع والتغير في القيمة العادلة في الأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وثبتت إيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق وباستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- تشمل المصروفات التمويلية فوائد القروض المدينة والتغير في القيمة العادلة في الأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، وخسائر الأنخفاض المدرجة للأصول المالية .
- تدرج جميع خسائر وأرباح فروق العملة بالصافي.
- تدرج كافة تكاليف التمويل والتي لا تمت بصله لتكلفة أقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل لرسملة تكاليف الأقتراض بقائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض

- يتم الإعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الإئتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة وبعد الإعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الإعتراف بأى فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المستقلة على مدار فترة كل قرض على حدة على أساس سعر الفائدة الفعلية.

■ ربحية السهم

- يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي أرباح الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ إعداد الميزانية ، وذلك بعد خصم قيمة الضرائب والإحتياطات ونصيب العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة أسترشادا بما تم إقراره في آخر جمعية والنظام الأساسي للشركة.

الأحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

- بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ تم اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ بإضافة معيار جديد رقم (٥١) القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط الى معايير المحاسبة المصرية. يلزم هذا المعيار الشركات التي تعمل في الاقتصادات التي تواجه التضخم المفرط بتعديل بياناتها المالية لتعكس القوة الشرائية الحالية للعملة الوظيفية، ويجب تطبيق هذا المعيار عندما يتم الاعتراف رسمياً بأن الاقتصاد المصري أو اقتصاد تشغيل المنشأة يعاني من التضخم المفرط ويحدث ذلك عادة عندما تصل معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات إلى أو تتجاوز ١٠٠، رغم أنه يمكن أيضاً النظر في عوامل نوعية أخرى.

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	مشتريات تحت التنفيذ
جنية مصري	جنية مصري	
٣ ٦٨٧ ٠٠٠	-	دفعة مقدمة لشراء قطعة أرض *
٢٨ ٢١٦ ٠١٩	-	حفر آبار
٢ ٢٨٧ ٨١٢	-	مولدات ومحولات وكابلات
١٨ ٩٥٤ ١٧٢	-	معدات وأجهزة ري محوري
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	شلات وأشجار
١٦ ٨٤٨ ٧٨٧	١٤ ٤٩٦ ٢٠٥	جسات وشبوة تربة وشهد طرق (رئيسي / داخلي)
٨٩ ٩٩٢ ٧٩١	١٤ ٤٩٦ ٢٠٥	الإجمالي

* عبارة عن قطعة أرض مساحتها ٣٠٠٠ فدان لإقامة مشروع زراعي متكامل (٥٠% نخل - ٥٠% زراعات) بمنطقة طريق الدخلة - العوينات - مركز الدخلة وتم إقبالها بأصل حق الإنقاع .

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	حق الإنقاع
جنية مصري	جنية مصري	التكلفة :-
٢٦ ١١٥ ٩٦٨	٢٦ ١١٥ ٩٦٨	أرض زراعية بمشروع مستقل بمصر *
-	١٣٤ ٣٠٣ ٨٩٤	عقد إيجار الأرض الصحراوية (٣٠٠٠) فدان **
٢٦ ١١٥ ٩٦٨	٢٦ ٤١٩ ٨٦٢	الإجمالي
		مجموع الإهلاك
٩ ٥٠٧ ٣٣١	١٢ ٦٧٦ ٤٤٣	مجموع الإهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٤
٣ ١٦٩ ١١٢	٨ ٥٤١ ٦٦٨	إهلاك خلال العام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٢ ٦٧٦ ٤٤٣	٢١ ٢١٧ ٧١١	مجموع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٢ ٤٢٩ ٥٢٥	١٢٩ ٢٠٢ ١٥١	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

* وهو عبارة عن حق إنقاع أرض زراعية بمشروع مستقل بمصر بأرض الضبعة بموجب عقد حق إنقاع مع القوات الجوية بتاريخ ٠١ يناير ٢٠٢٠ وذلك بغرض إستخدامها في المشروعات الزراعية ومدى حق الإنقاع لمساحة (٩٦٩) فدان هي خمس سنوات ميلادية ويجدد العقد تلقائياً لثلاث سنوات أخرى بنسبة زيادة ١٠% من قيمة الإيجار .

** وهو عبارة عن عقد إيجار أرض صحراوية بدون مرافق مساحتها (٣٠٠٠) فدان بمنطقة (طريق الدخلة - العوينات) مركز الدخلة بمحافظة الوادي الجديد بموجب عقد حق إستخدام مع محافظة الوادي الجديد والشركة وذلك بغرض إقامة مشروع لراعاة (النخيل والمحاصيل الزراعية) ومدى العقد ٢٥ عام بداية من ١٢ يناير ٢٠٢٢ حتى ١٢ يناير ٢٠٤٧ نظير مقابل سنوي عن إجمالي مساحة (٣٠٠٠ فدان) وقيمه ٤ ٧١٧ ٥٠٠ ج.م .

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	أصول تحت التنفيذ
جنية مصري	جنية مصري	
٢٥ ٥٨٤ ١٩١	-	إيجار أراضي
٢٢ ٦٠٤ ٢٩١	٦٧ ١٨٢ ٢٠٢	أسدة
٣١ ٩٣٦ ٢١٩	١٣ ٤٣٦ ٤٤١	مبانيات
١٤ ٨٠٤ ٦٨٠	٢٥ ٠٨١ ٣٥٦	تقوى
٩٤ ٩٢٩ ٣٨١	١٠٥ ٧٠٠ ٠٠٠	الإجمالي

وهي عبارة عن الأصول التي تحتلها الشركة وقد تمت على أراضي حق الإنقاع متمثلة في (أسدة وتقوى ومبانيات)

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	المخزون
جنية مصري	جنية مصري	
٣٢ ٨١٥ ٩٦٦	-	الإنتاج التام - مبيدات الحشرات
-	٧٨٣ ٩٦٨	أسمدة
٥ ٠٠٥ ٢٦٣	٩ ٦٨٢ ٣١٧	تقوى
٥ ٥٧٠ ٥٠٢	٧ ٣٤٨ ١٩٢	مبيد
٢ ٣٥٨ ٩٠١	١٩ ٢٨٥ ٧٩٠	أسدة
٤٥ ٧٥٠ ٦٣٢	٣٧ ١٠٠ ٢٦٨	الإجمالي

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	التقديرات وما في حكمها
جنية مصري	جنية مصري	
١٢ ٣١٥ ٧٥٦	١١٤ ٢٤٨	تقديرية لدى البنوك - حسابات جارية
-	٩ ٣٥٠ ٠٠٠	شيكات تحت التحصيل
١٢ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٤٦٤ ٢٤٨	الإجمالي

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	التقديرات بالبنوك - الحسابات الجارية
جنية مصري	جنية مصري	
٦٤ ٦٠٦	١ ٤٦٧	البنك التجاري الدولي - جنية مصري
٥٠٢	-	البنك التجاري الدولي - دولار أمريكي
٤٦٦	-	البنك التجاري الدولي - اليورو
٥ ٤٧٩	-	البنك الأهلي القطري - جنية مصري
١٤ ٨٥٩	-	البنك العربي الأفريقي - جنية مصري
٢١ ٩٩٥	-	البنك الأهلي المصري - جنية مصري
٧ ٣٦٥	-	بنك أبو ظبي - جنية مصري
١٢ ٩١١ ٩٢٧	١٠٩ ٤٣٥	البنك الزراعي المصري - جنية مصري
٢٨٨ ٥٥٧	٣ ٣٤٦	البنك العربي - جنية مصري
١٢ ٣١٥ ٧٥٦	١١٤ ٢٤٨	الإجمالي

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٠ - العملاء وأوراق القبض
جنية مصري	جنية مصري	العملاء
١٨٧ ٢٥٠	٢ ٧٤٤ ٥٢٧	أوراق قبض
-	٨٠٠ ٠٠٠	الإجمالي
١٨٧ ٢٥٠	٣ ٥٤٤ ٥٢٧	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (العملاء وأوراق القبض)
٢ ١٨٧	١٢ ٠٦٨	الصافي
١٨٥ ٠٦٣	٣ ٥٣٢ ٤٦٩	

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١١ - أرصدة متبناة لدى مصلحة الضرائب
جنية مصري	جنية مصري	ضريبة مخصومة من المنبع
٣ ٢٨٢ ٠٤٩	٤ ٣١٢ ٠٩٥	الضرائب على القيمة المضافة
٣٩٢ ٨٤٧	-	الضرائب العامة على المبيعات
٣٩١ ٥٩٩	-	الإجمالي
٤ ١٦٧ ٤٩٦	٤ ٣١٢ ٠٩٥	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (أرصدة متبناة لدى مصلحة الضرائب)
٢٤ ٥٣٤	٢٩ ٣٣١	الصافي
٤ ١٤٢ ٩٦٢	٤ ٢٨٢ ٨٦٤	

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٢ - مدينون وأرصدة متبناة أخرى
جنية مصري	جنية مصري	موردين لخدمات مطقة (ايجار جرين) - شتلات نخيل
١٦ ٦٠٦ ٣٧٥	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	تأمينات لدى الغير
١٣ ٨٢٠	١٣ ٨٢٠	عهد وسلف
١٢٤ ١٠٩	١٩٢ ٥٠٠	الإجمالي
١٦ ٧٤٩ ٣٠٤	١٧ ٢٠٦ ٣٢٠	يخصم
٩٨ ٦٠٣	١١٦ ٦٣٩	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (مدينون وحسابات متبناة أخرى)
١٦ ٦٥٠ ٧٠١	١٧ ٠٨٩ ٦٨١	الصافي

١٣ رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المصدر عند تأسيس الشركة ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليون جنيه مصري) وقد تم سداده مبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائتان وخمسون ألف جنيه مصري) تمثل نسبة ٢٥% من رأس مال الشركة المصدر وتم استكمال باقي رأس المال المنفوع وبنسبة ٧٥% ليصبح رأس المال المنفوع ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليون جنيه مصري) بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٥

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٧ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وإصدار شهادته بالموافقة تحت رقم ١٩٢٠٠ بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٧ ليصبح رأس المال المنفوع ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (عشرة ملايين جنيه مصري) بزيادة قدرها ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (عشرة ملايين جنيه مصري) تم سداده على النحو التالي:
مبلغ ٨,٢٢٥,١٤٦ (ثمانية ملايين ومائتان وخمسة وثلاثون ألف ومائة وستون وأربعون جنيه مصري) عن طريق حصة المساهمين في الأرباح المرحلة وأرباح العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
مبلغ ٧٦٤,٨٥٤ جم (سبعمئة وأربعة وستون ألف وثمانمائة وأربعة وخمسون جنيه مصري) بموجب شهادة إيداع بنكية صادرة من البنك التجاري الدولي فرع التجمع الخامس تحت رقم ٨٢٦٦ بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ وتم التأسيس في السجل التجاري بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧.

وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٩ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وإصدار شهادته بالموافقة تحت رقم ١٨٤٩٨ بتاريخ ٦/٥/٢٠١٩ ليصبح رأس المال المنفوع ٥٦,٠٠٠,٠٠٠ (سنة وخمسون مليون جنيه مصري) بزيادة قدرها مبلغ ٤٦,٠٠٠,٠٠٠ (سنة وأربعون مليون جنيه مصري) تم سداده على النحو التالي:
موجب شهادة إيداع بنكية صادرة من البنك الأهلي الكويتي تحت رقم ٢٠١٩/٨١٢ - مصر بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٩ تم سداده مبلغ ١١,٥٠٠,٠٠٠ (أحدى عشر مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وهو يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الزيادة وتم التأسيس في السجل التجاري بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩.
موجب شهادة إيداع بنكية صادرة من البنك الأهلي الكويتي - مصر بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩ تم سداده مبلغ ١١,٥٠٠,٠٠٠ (أحدى عشر مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وهو يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الزيادة وتم التأسيس في السجل التجاري بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٩.
موجب شهادة إيداع بنكية صادرة من البنك الأهلي الكويتي - مصر بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٩ تم سداده مبلغ ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة وعشرون مليون جنيه مصري) وهو يمثل نسبة ٥٠% من قيمة الزيادة وتم التأسيس في السجل التجاري بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٩ ليصبح رأس المال المصدر والمنفوع مبلغ ٥٦,٠٠٠,٠٠٠ (سنة وخمسون مليون جنيه مصري) مدفوع بالكامل

وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢١ تمت الموافقة على تقليص رأس المال المرخص به من ٥٦,٠٠٠,٠٠٠ (خمسمائة وستون مليون جنيه) إلى ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ (مئتان وثمانون مليون جنيه) وتجزئة القيمة الاسمية للسهم لتصبح ٠,١٠ جنيه (عشرة قروش) بدلاً من ١ جنيه (واحد جنيه مصري) وبموجب قرار رأس المال المصدر والمنفوع ٥٦,٠٠٠,٠٠٠ (سنة وخمسون مليون جنيه مصري) موزعاً على ٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسمائة وستون مليون سهم) قيمة كل سهم (عشرة قروش)

وبموجب قرار الجمعية العامة العادية والغير عادية المنعقد يوم ٢٢/٤/٢٠٢٤ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال من الأرباح المرحلة وأرباح العام المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٣ وعلى اعتماد حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وإصدار شهادته بالموافقة تحت رقم ٩١٨٧ بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٢٤ وذلك بتوزيع مبلغ ٤٩ مليون جنيه للمساهمين بنسبة ٨٧,٥% رأس المال (بواقع ٠,٠٨٧٥ سهم لكل سهم) وبموافقة قطاع متابعة الأداء الاقتصادي رقم ٢٧٣٣ / ٢٠٢٤ المعتمده بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢٤ تمت زيادة رأسمال الشركة المرخص به إلى ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (خمسمائة مليون) جنيه مصري وحدد رأسمال الشركة المصدر المنفوع ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ (مائة وخمسة مليون) جنيه مصري موزعاً على ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وخمسون مليون) سهم قيمة كل سهم ٠,١٠ جنيه مصري (عشرة قروش) وتم التأسيس في السجل التجاري بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٤

م	الإسم	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)	القيمة بأغلبية المصري
١	أيمن إسماعيل صلاح عبد المجيد العبد	مصري	٦٧٦ ٥١٩ ٢١٩	٦٣,١٩%	٦٧٦ ٥١٩ ٢١٩
٢	إبراهيم محمد صابر عبد المعطي الطيب	مصرية	٧٢ ٣٦٠ ٠٠٠	٦,٨٩%	٧٢ ٣٦٠ ٠٠٠
٣	هند محمد صابر عبد المعطي الطيب	مصرية	٧٢ ٣٦٠ ٠٠٠	٦,٨٩%	٧٢ ٣٦٠ ٠٠٠
٥	هبة اده إسماعيل صلاح عبد المجيد العبد	مصريون	١٠٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٩,٠٠%	١٠٩ ٥٠٠ ٠٠٠
٦	سماكين أقل من ١%	مصريون	١١٩ ٢٦٠ ٧٨١	١٤,٠٠%	١١٩ ٢٦٠ ٧٨١
	الإجمالي		١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠%	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٤ الأرباح المرحلة
جنيه مصري	جنيه مصري	رصيد أول المدة
٢٠ ٣٤١ ١٨٣	٣١ ٨٦٠ ٤٢٨	المحول من أرباح العام للأرباح المرحلة
١٢ ٢٨٢ ٤٤٧	٢٢ ٣٨٤ ٣١٢	تدعيم الإحتياطي القانوني
(٦١٤ ١٢٢)	(١ ١١٩ ٢١٦)	تسويات علي الأرباح مرحلة (تسوية مصروفات سنوات سابقة)
(١٤٩ ٠٨٠)	(٧٨٤ ٤٤٧)	نصيب العاملين ومجلس الإدارة في الأرباح
-	(٣ ٧٦٠ ٣٦٩)	الزيادة في رأس المال من الأرباح المرحلة
-	(٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠)	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٣١ ٨٦٠ ٤٢٨	(٤١٩ ٢٩١)	

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٥ التزامات حق الإنقاذ
جنيه مصري	جنيه مصري	التزامات عقد حق النقاغ أرض زراعية بمشروع مستقل مصر
١٣ ٤٣٩ ٥٢٥	١٠ ٢٧٠ ٤١٢	التزامات عقد حق النقاغ عقد اجار الأرض الصحراوية (٣٠٠٠) فدان
-	١٢٦ ٣١١ ١٩٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٣ ٤٣٩ ٥٢٥	١٢٦ ٥٨١ ٦٠٤	

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٦ التزامات ضريبية مؤجلة
جنيه مصري	جنيه مصري	رصيد أول المدة
٢ ٧٨٢ ٢٦٢	١ ٩٩٨ ٢١٤	الإهلاك الضريبي المحسوب طبقا للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥
٧ ٣٠٧ ٥٢٦	٢٧ ٧٢٧ ٤٤	الإهلاك المحاسبي
١٠ ٧٩٤ ١٨٠	١١ ٦٩٦ ٠٣٤	فروق الإهلاك
(٣ ١٨٤ ٦٥٤)	١٦ ٠٣١ ٠١٠	الأصل / (الإلتزام) الضريبي المؤجل ٢٢.٥%
(٧٨٤ ٠٤٧)	٥ ٦٠٥ ١٩١	رصيد آخر المدة
١ ٩٩٨ ٢١٤		

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٧ فروع متوسطة الأجل
جنيه مصري	جنيه مصري	البنك التجاري الدولي *
٢ ٩٤٤ ٣٣٧	-	بنك البركة (آلات ومعدات) (**)
-	١٤ ٥٠٠ ٠٠٠	بنك البركة (فساتيل نخل) (***)
-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الإجمالي
٢ ٩٤٤ ٣٣٧	١٩ ٥٠٠ ٠٠٠	

* قامت الشركة بإبرام عقد تمويل متوسط الأجل مع البنك التجاري الدولي وبموجب هذا العقد طلبت الشركة من البنك الحصول على تمويل متوسط الأجل بمبلغ ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط ستة عشر مليون جنيه مصري) وذلك بغرض تمويل / إعادة تمويل ١٠٠ % من قيمة الآلات المشتراة والمركبات الجديدة للشركة وذلك في إطار مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة فائدة ٧% (سبعة في المئة) وإتفق الطرفان على تخفيض قيمة التمويل ليصبح إجمالي مبلغ ٩ ٤٢١ ٩٠٠ جم (فقط تسعة ملايين وأربعمائة وواحد وعشرون ألف وتسعمائة جنيه مصري لا غير) وذلك بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢١ إلى ٢٨ فبراير ٢٠٢٥.

** قامت الشركة بإبرام عقد تمويل متوسط الأجل مع بنك البركة وبموجب هذا العقد طلبت الشركة من البنك الحصول على تمويل متوسط الأجل بمبلغ ١٤ ٥٠٠ ٠٠٠ جم (فقط أربعة عشر مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وذلك بغرض تمويل شراء الآلات والمعدات وذلك بنسبة فائدة تعادل سعر الفائدة لدى البنك المركزي بالإضافة إلى ١.٥ % وإتفق الطرفان على فترة سماح ١٢ شهر من بداية الصرف ومدة سداد خمس سنوات شاملة فترة السماح

*** قامت الشركة بإبرام عقد تمويل متوسط الأجل مع بنك البركة وبموجب هذا العقد طلبت الشركة من البنك الحصول على تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط خمسة مليون جنيه مصري) وذلك بغرض تمويل شراء فساتيل النخل وذلك بنسبة فائدة تعادل سعر الفائدة لدى البنك المركزي بالإضافة إلى ١.٥ % وإتفق الطرفان على فترة سماح ٩ شهور من بداية الصرف ومدة سداد ٣.٥ سنوات شاملة فترة السماح

٢٠٢٣/١٢/٣١	حد التسهيل	٢٠٢٤/١٢/٣١	حد التسهيل	١٨ بنوك دائنة وتسهيلات بنكية
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	البنك الأهلي المصري - جم
٣٢ ٩٩٨ ٧٤٣	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤ ٦٣٣ ٤٤٤	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	البنك الزراعي المصري
٥٧ ٤٠٤ ٨٣٦	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	بنك البركة
-	-	٦ ٢١٧ ٨٨٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الإجمالي
٩٠ ٤٠٣ ٥٧٩		٤٠ ٨٥١ ٢٩٨		

- قامت الشركة بإبرام عقد مع البنك الأهلي المصري والذي بموجبية يقدم البنك الأهلي تسهيلات ائتمانية قدرها ٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط ثلاثة لثلاثون مليون جنيه) وذلك بغرض استخدامه للمساهمة مع العميل في تمويل جانب من الإستثمار العامل للنشاط وبيئها هذا العقد في ١٥-٧-٢٠٢٤ وينتهي في ١٥-٧-٢٠٢٥

- قامت الشركة بإبرام عقد مع البنك الزراعي المصري والذي بموجبية يقدم البنك الزراعي تسهيلات ائتمانية قدرها ٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط خمسة وسبعون مليون جنيه) وذلك بغرض استخدامه للمساهمة مع العميل في تمويل جانب من الإستثمار العامل لنشاط الإنتاج الزراعي ولخدمة محصول البنجر ونسبة ٧٢% من مصافي التكلفة التي تتحملها شركة لونس بعد إستبعاد الدعم من جميع البنود المدعمة الواردة بعمود التوريد محل التمويل والمتنازل عنها لصالح البنك وبيئها هذا العقد في ٢٥-١٠-٢٠٢٤ وينتهي في ٢٥-١٠-٢٠٢٥

- قامت الشركة بإبرام عقد مع بنك البركة والذي بموجبية يقدم بنك البركة تسهيلات ائتمانية قدرها ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط خمسة مليون جنيه) وذلك بغرض استخدامه للمساهمة مع العميل في تمويل جانب من الإستثمار العامل للنشاط وبيئها هذا العقد في ٠٣-٠٢-٢٠٢٤

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	١٩ موديلين وأوراق دفع
جنيه مصري	جنيه مصري	موديلين
١٤ ٥٣٩ ٣٦٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	أوراق دفع
١٥ ٣٩٣ ٥١٥	٣٧ ٨٧٢ ٢٠٩	الإجمالي
٢٩ ٩٣٢ ٨٧٥	٤٣ ٨٧٢ ٢٠٩	

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠
حلتية مصري	حلتية مصري	دائون و أرصدة دائنة أخرى
٥٦,٣٤١,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	صلاة دفعات مقدمة
٢٣٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	مصرفات مستحقة
٢,٠٧٩,٧٧٩	٢,٩٤٥,٠٦٤	الهيئة العامة للتأمين الصحي (المستحق للمساهمة التكاليفية) **
١٨٦,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	اودن للتشارات المالية
-	٦٠,٠٠٠	شركة براعم
-	٢,١٢٤,٥١٠	نسبب الماعطين في الأرباح ١٠%
-	١,٦٣٣,٨٥٩	حصة مجلس الإدارة في الأرباح
-	٧,٥٩٥,٤٣٣	الإجمالي
٥٨,٨٣٥,٧٧٩		

* وهي عبارة عن الدفعات المحصلة من شركة التفهيلة لصناعة السكر وفقاً لتعهد المبرم معهم .

** يتم احتساب المساهمة التكاليفية المشار إليها أعلاه بواقع ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات السنوية طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والخاص بقانون التأمين الصحي الشامل .

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢١
حلتية مصري	حلتية مصري	أرصدة دائنة لدى مصلحة الضرائب
٢٤,٦٣٠	٢٤,٦٣٠	ضريبة الخصم تحت حساب الضريبة
١٨,٣١٨	٣٦٧,٩٥٠	ضريبة كسب العمل
٧,٣٨٢,٠٢٥	٥,٢٣١,٢٢٣	ضريبة الدخل المستحقة
٧,٤٣٥,٩٨٣	٥,٦٢٣,٩٠٣	الإجمالي

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٢
حلتية مصري	حلتية مصري	السيارات
٢١١,٥٣٥,٣٦٤	٢١٦,١٤٦,٥٦٥	بنجر السكر
٢,٣٤٠,٠٠٠	٦٣,٧٧١,٠٧٢	سلاح ومحاصيل زراعية
٣,١٢٥,٠٠٠	-	سكر
٩٢,٧٩٩	-	ليمون
٧,٢٢٠,٣١٢	-	قمح
٢,٦٢١,١٠٩	٢٥,٠٠٠,٩١٣	استزراع واستصلاح الأراضي
٢٢٦,٩٣٤,٥٨٤	٣٠٤,٩٠٨,٥٨٠	الإجمالي

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٣
حلتية مصري	حلتية مصري	تكلفة المبيعات
٧٥,٦٩٠,٢٣٣	٧٣,٦٩١,٧١٣	أسمدة
٤٨,٨٠٥,٨٣١	٤٧,٥١٧,١٦٥	تقايي
٧,٧٢٥,١٠٧	٧,٥٢١,١٣٤	مبيدات
٣٧٦,٤٧٨	٣٦٦,٣٤٣	أحماض
١٥,٥٤٩,١٢٦	٥٧,٥٢٦,٧٧٠	أبجار أرض
٣,٠٠٠,٠٠٠	-	سلاح أخضر ونقل بنجر
٩,٦١٨,٢٣٦	١٠,٥٣٦,٥٨٥	إفلاكات أصول ثلثة
٥,٤٦٤,٧٣٢	٧,٨٢١,٢٠٨	أحور ومزونات
٣,٠٠٢,٥١٤	٢,٠٧٤,٦٦١	زيوت و وقود
٢,٤٨٨,٦٦٠	٨,٤٥٠,٠٤٥	اصلاح و صيانة معدات
٣,٦٥٩,٠٠٠	-	مصرفات تشغيل
١,٢٥٤,١٧٣	-	مصاريف تظليل
٦٦٨,٦٦١	٣,٠٧٨,٠٠٠	أبجار سيارات
٢٧٩,٣٨٢	٩٥,٢٥٠	تأمينات اجتماعية
-	٥,٠٧١,٣٤٧	إعانة
-	٧,١٦٨,٩٢٠	صلاة مؤقتة
-	٩٠٠	تحويل مبيعات
-		الإجمالي
١٧٧,٥٨١,٩٦٤	٢٢٨,١٤٩,٣٤٠	

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٤
جنية مصري	جنية مصري	مصرفات ائارية و ضموية
١١٤.٦٥	٨٥٧٣٥٠	استشارات فنية
١.٦١٥.٠٠٠	٥٦٣.٥٨٨	استشارات مالية
١.٣٦٦.١٨١	١.٤٥٥.٣٠٦	اجور و مرئيات
١.١١٦.٨٧٣	١٢٨.٩٨٥	القسط تامين
٢٨٥.٨٥٧	٦١٣.٦٤٨	مصاريف بنكية
١٣٢.٠٠٠	-	استشارات قانونية
٦٩.٨٤٦	٢٣.٨١٣	تأمينات لعمامة
٦٦.٥٧٩	٢.٧٠٧.٨٣٤	رسوم و اشتراكات
١٢.٤٦٠	٦٦.٥٠٠	كهرباء
١١.٨٠٨	١٦.٨٠٦	اوتو كتنية و مكتبية
-	١٣٦.٠٠٠	تبرعات
٥٩	٢٢٠	بريد و دعاية
-	١١٥.٤٥٥	تليفونات و انترنت
-	٥٧.٤٧٩	عصرية كسب العمل
١.٠٦٦	٩.١٣٦	بوفيه و ضيفه
٤.٢٨٢	-	اخرى
٤.٧٩٦.٠٧٥	٧.٢٠٢.١١٥	الإجمالي
٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٥
جنية مصري	جنية مصري	ايرادات و تكاليف التمويل
(١١.١٨٢.٤٤)	(٢١.٠٥٧.٤٤٢)	مصرفات تمويلية
٤٥٣.٥١٠	١.٦٤٠.٨٦٤	حوادث دلتا
-	(٢.٢٧٧.٧١٠)	فوائد تمويلية للتأجير
(١٠.٧٢٨.٥٣٥)	(٢١.٦٩٤.٢٨٩)	الإجمالي
٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٦
جنية مصري	جنية مصري	نصيب السهم الأساسي في ربح العام
٢٢.٣٨٤.٣١٣	٢٨.٧٣٢.٠٩٦	صافي ربح العام
-	-	يخصم:
٥٧١.٩٢٤	٢.١٢٦.٥١٠	نصيب العاملين في الأرباح
١.١١٥.٣٤٠	١.٦٣٣.٨٥٩	نصيب مجلس الإدارة في الأرباح
٢٠.٦٩٧.٠٤٩	٢٤.٩٧١.٧٢٧	الصافي القابل للتوزيع
٥٦٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٦٠.٠٠٠.٠٠٠	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال العام
.٣٧	.٤٥	نصيب السهم الأساسي في صافي ربح العام
		٢٧
		أرقام المقارنة

تم إعادة تويب أرقام المقارنة وذلك لتتفق مع عرض القوائم المالية في بنود السبعات والتكلفة والمصرفات المعمومة والإدارية والمشروعات تحت التنفيذ وأعمال تحت التنفيذ. ولأوراق الدفع.

٢٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر :

١- تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والألتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الألتزامات المالية أرصدة بعض الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى .

ب - خطر سعر العائد (الفائدة) :

تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ إستحقاق الأصول والألتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة بها.

• القيمة العادلة للأدوات المالية :

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول وإلتزامات الشركة الواردة بالإيضاح رقم (٢) فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية.

• هـ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في مدى مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدوداً حيث تقوم الشركة بتوزيع مخاطر الائتمان .

٢٩ - الموقف الضريبي :-

الضريبة على أرباح شركات الأموال :

الشركة ملتزمة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية ولم ترد أي نماذج فحص من المأمورية.

الضريبة على الأجر والمرتبات :

تم فحص الشركة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتم سداد الضريبة المستحقة.

• ضريبة الدمغة :

تم فحص الشركة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ وتم سداد الضريبة المستحقة .

• ضريبة القيمة المضافة :

الشركة ملتزمة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

• الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة :

الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة .